مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

6 May 2015
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

مساهمة نظام ضمانات الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي: تنفيذ الضمانات في الاتحاد الأوروبي*

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

١ – يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية الضمانات النووية والرفع من كفاءتها.

٢ – وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تقتضي المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أن تتأكد المفوضية الأوروبية من أنه لا يتم داخل أقاليم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحويل المواد النووية عما يعلنه مستخدموها من استخدامات أُعدت لها تلك المواد. وإضافة إلى هذا الهدف الأساسي، تنصّ المعاهدة على أن المفوضية يجب أن تتأكد من أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمتثل للالتزامات الواردة في الاتفاقات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي تبرمها الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أو ''جماعة يوراتوم'') مع دول أخرى ومع المنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣ – ويتكون نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية الذي أنشئ عام ١٩٥٧ من مجموعة من الضوابط وأنشطة التحقق التي تشمل جميع المنشآت النووية ذات الطابع المدني في أرجاء الاتحاد الأوروبي برمته، وبذلك يضمن هذا النظام الامتثال لجميع الالتزامات المتعلقة بالاستخدام السلمي للمواد النووية داخل الاتحاد الأوروبي. ويتضمن النظام أيضا أحكاما تعاهدية تتعلق بمؤسسات بحثية ووكالة للإمداد ومحكمة، تتمتع جميعها بمركز فوق الولاية الوطنية وبحماية قانون الاتحاد الأوروبي.

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وتقوم دائرة نظام الضمانات في المفوضية الأوروبية بلوكسمبورغ بعمليات التحقق والتفتيش في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتستخلص استنتاجاتها باستقلالية. وأنشئت ولايتها القانونية بموجب الفصل السابع للمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ولائحة صادرة عن المفوضية وتوصيتين صادرتين عن المفوضية[(١)]. وتنشر هذه الدائرة وتعد، بالتعاون مع المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية، وكذلك مع الجمعية الأوروبية لبحوث وتطوير الضمانات، منهجيات وتكنولوجيات رائدة على الصعيد العالمي تتعلق بنظام الضمانات. وخارج الاتحاد الأوروبي، ينفذ المركز المشترك للبحوث مشاريع الضمانات ويطور تكنولوجياته بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا. وتتعهد دائرة نظام الضمانات التابعة للمفوضية قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمواد النووية المعدة للأغراض المدنية.

٥ - وتقوم المفوضية سنويا بأكثر من ١٢٠٠ عملية تفتيش ميدانية في أكثر من ٥٠٠ منشأة. ويخضع أكثر من ٨٦٠ ٠٠٠ كيلوغرام من المواد المهيأة للاستخدام المباشر لنظام الضمانات. وتتلقى المفوضية وتقيّم أكثر من ٨٥٠٠ تقرير من تقارير حصر المواد النووية سنويا (تمثل ما يقرب من ١,٩ مليون من سجلات الحصر). وتتفاعل المفوضية بشكل وثيق مع الهيئات التنظيمية وهيئات الضمانات التابعة للدول الأعضاء. وتحدد دائرة نظام الضمانات التابعة للمفوضية السياسة العامة والتوجه في إطار الاحترام التام لاختصاصات الدول الأعضاء.

تعاون نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٦ - يوجد من ضمن الأطراف في التعميم الإعلامي INFCIRC/193، وهو اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٢٥ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي غير حائزة للأسلحة النووية. ولدى كرواتيا، آخر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وستنضم إلى التعميم الإعلامي INFCIRC/193 في المستقبل القريب. والدولتان الحائزتان للأسلحة النووية - المملكة المتحدة وفرنسا - طرفان في اتفاقيتي ضمانات طوعية ثلاثيتي الأطراف منفصلتين مع المفوضية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكل منهما بروتوكول إضافي.

(١) لائحة المفوضية (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) رقم ٢٠٠٥/٣٠٢، المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بشأن تطبيق نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وتوصية المفوضية المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن المبادئ التوجيهية لتطبيق اللائحة رقم ٢٠٠٥/٣٠٢. وتوصية المفوضية المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ مشغلي المنشآت النووية لنظام لحصر المواد النووية ومراقبتها.

٧ - وتمكن اتفاقات الضمانات الشاملة من استخدام تدابير الضمانات بشأن جميع المواد النووية المعلن عنها داخل أي دولة من الدول. وتخول اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاية التحقق من أن إعلانات الدول صحيحة ووافية، أي التثبت من أن جميع المواد النووية في الدول المعنية تستخدم في الأنشطة السلمية لا غير. ويساعد البروتوكول الإضافي على كشف المواد والمنشآت والأنشطة النووية غير المعلن عنها في أي دولة من الدول أو الكشف عن إساءة استخدام منشآت معلن عنها. وباقتران اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية أقدر على التثبت من أن جميع المواد النووية المعلن عنها تظل ضمن الاستخدام السلمي، وأن ليس ثمة مواد أو مرافق أو أنشطة نووية غير معلن عنها. ولهذا السبب، يرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة، مقرونة بالبروتوكولات الإضافية، هي معيار التحقق، وينبغي أن تكون هي القاعدة المعمول بها على الصعيد العالمي.

٨ - وتقوم المفوضية الأوروبية بتفتيش جميع المنشآت النووية المدنية في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المنشآت الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي الحائزة للأسلحة النووية. وتنفذ أنشطة الضمانات في دول الاتحاد الأوروبي غير الحائزة للأسلحة النووية وفي مجموعة مختارة من المنشآت في دول الاتحاد الأوروبي الحائزة للأسلحة النووية، بصورة مشتركة بين المفوضية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو الذي تتوخاه اتفاقات الضمانات. وتنفذ عمليات التفتيش أفرقة مشتركة من مفتشي المفوضية والوكالة لتجنب ازدواجية العمل ولتفادي فرض عبء مفرط على الجهات المشغلة للمنشآت النووية، مع السماح لكل مفتشية باستخلاص استنتاجاتها المستقلة. ومن بين ١٢٠٠ عملية تفتيش أجريت في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤، أجريت أكثر من ٦٠٠ عملية تفتيش بطريقة مشتركة بين المفوضية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار روح من التعاون الجيد والوثيق بين الوكالة والاتحاد الأوروبي.

٩ - وطبقاً للالتزامات الناشئة عن اتفاقات الضمانات، تزوّد المفوضية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقارير عن حصر المواد النووية في الاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، أحيل إلى الوكالة أكثر من ٥٤٠٠ تقرير عن حصر المواد النووية تتعلق بالمنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد أن جُهزت تلك التقارير في مقر المفوضية. وبهذه الصفة، تقوم المفوضية بوظيفة هيئة للتفتيش وتعمل بصفتها نظاما إقليميا وحيدا لحصر المواد النووية ومراقبتها يمكن أن يعتمد عليه نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠ - وبموجب البروتوكول الإضافي، تضطلع المفوضية بدور تقديم الإعلانات الدورية بشأن المنشآت النووية والأماكن الأخرى في دول الاتحاد الأوروبي غير الحائزة للأسلحة النووية ذات صلة بدورة الوقود النووي. وتجمع المفوضية جميع البيانات اللازمة عن المواقع النووية والمواقع الأخرى التي توجد بها مواد نووية من الجهات المشغلة الفردية مباشرة أو من الدول الأعضاء. وقد طلبت ١١ دولة عضوا، وتسمى ''دول الرسالة المرفقة''، من المفوضية جمع البيانات التي ينص عليها البروتوكول الإضافي، مثل صادرات مواد حساسة مدرجة في القائمة وأنشطة البحث والتطوير وخطط تطوير دورة الوقود النووي، وإحالة هذه البيانات باسمها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين تبلغ الدول الأعضاء الأخرى هذه البيانات مباشرة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال عام ٢٠١٤، قدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من ٤٠٠ إعلان بموجب البروتوكول الإضافي بخصوص ٢٧ دولة عضوا تسري عليها شروط الإبلاغ.

١١ - وإضافة إلى ذلك، يحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تدخل إلى المواقع التي ترى من الضروري الدخول إليها للتأكد من خلوها من أي مواد أو منشآت أو أنشطة نووية غير معلن عنها خلال ما يسمى بالمعاينات التكميلية. وكانت المفوضية حاضرة في جميع المعاينات التكميلية التي نفذت في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤، حيثما لزم الأمر.

١٢ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة تطوير وتنفيذ مفهوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسمى مفهوم الضمانات على مستوى الدول. ويأخذ مفهوم الضمانات على مستوى الدول في الاعتبار جميع الضمانات الموضوعية والمعلومات ذات الصلة المتاحة بشأن دولة معينة ويُراعي عددا من العوامل الخاصة بالدولة، بما في ذلك مدى الفعالية في نظم حصر ومراقبة المواد النووية على مستوى الدولة الواحدة وعلى الصعيد الإقليمي، عند تحديد أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة، الأمر الذي يسمح بوضع نهج مصمم خصيصا لكل دولة. ويعتبر نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، باعتباره النظام الإقليمي المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها في جميع الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عاملا مهما في التنفيذ الفعال وبكفاءة لنُهج الضمانات على مستوى الدول في دول الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى نطاق دورة الوقود النووي في الاتحاد الأوروبي، يمكن أيضا أن تعتبر دائرة نظام الضمانات في المفوضية نظاما نموذجيا لحصر ومراقبة المواد النووية على مستوى الدولة الواحدة وعلى الصعيد الإقليمي بالنسبة للمجتمع العالمي بشكل أعم.

١٣ - ومع التطور التدريجي لمفهوم الضمانات على مستوى الدول في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات المقبلة، ستكون دائرة نظام الضمانات التابعة للمفوضية في

موقع يمكنها من مواصلة تحسين وتعزيز الفعالية والكفاءة في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بحث وتطوير نظام الضمانات النووية

١٤ - يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده الكامل للعمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تطبيق الضمانات. فبالإضافة إلى الدعم المقدم عن طريق نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مهم في المجال التقني وفي مجال البحث والتطوير إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق برنامج الدعم الخاص بالمفوضية الأوروبية، وهو من أكبر برامج الدعم المقدم للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك عن طريق برامج الدعم التي تتيحها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويدير المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية برنامج الدعم الخاص بالمفوضية الأوروبية.

١٥ - وحتى الآن، شارك برنامج الدعم الخاص بالمفوضية الأوروبية في ١٣٢ مهمة في مجالات تكنولوجيا القياس والاحتواء والمراقبة ووضع الأختام وتطوير المواد المرجعية وتكنولوجيات المعلومات ذات الصلة بدراسات عدم الانتشار وتقنيات رصد العمليات ووضع المفاهيم والنُهج والمنهجيات وتدريب المفتشين. وهناك حاليا ٤٥ مهمة قيد التنفيذ وتم إنجاز ٨٧٤ مهمة منذ إنشاء البرنامج عام ١٩٨١.

١٦ - ويساعد برنامج الدعم الخاص بالمفوضية الأوروبية في كثير من الأحيان على توفير التكنولوجيا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف استخدامها على الصعيد العالمي، وهي تكنولوجيا طورها في بداية الأمر المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية في إطار نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مثالين: أولاً، تطوير برنامج مختبر التحليل في الموقع التابع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محطة إعادة معالجة المواد النووية في روكاشو باليابان (التي استفادت إلى حد كبير من الخبرة المكتسبة خلال تصميم المختبرات الموقعية التابعة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وبنائها وتشغيلها)، ثانيا، وضع منهج كيميائي للقياس الطيفي متطور ومدمج للتحقق من وجود وقود نووي حديث سبق أن استخدمته المفوضية لعدة سنوات وتستخدمه الآن الوكالة الدولية للطاقة الذرية استخداما كاملا (يسمى معدات من الفئة ألف).

١٧ - وإضافة إلى ذلك، خلال السنوات الأخيرة، اعتمدت خمسة برامج متطورة وضعها المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية بهدف استخدامها في نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد عُرضت تفاصيلها في الآونة الأخيرة على جميع الدول الأعضاء في

الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الندوة الخاصة بالضمانات التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، يشمل الدعم الذي تقدمه المفوضية للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحليل المواد النووية وتحليل العينات البيئية وتوفير المواد المرجعية ومواد مراقبة النوعية. وتنفذ هذه الأنشطة في إطار شبكة المختبرات التحليلية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - وتقدر قيمة برنامج الدعم، الذي يقدم مساهمات عينية فقط، بحوالي ٣ إلى ٤ ملايين يورو سنويا (التمويل المؤسسي من المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية). ويعترف الاتحاد الأوروبي أيضا بضرورة تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على توفير تحليل للعينات الخاصة بالضمانات يكون جديرا بالثقة وحسن التوقيت. ومنذ عام ٢٠١٠، تعهد الاتحاد الأوروبي بمنح أكثر من ١٠ ملايين يورو تُصرف من أداة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار لفائدة المشروع الدولي لتعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل بناء المختبر الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحليل المواد النووية الذي دُشن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأصبح قيد التشغيل الكامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

موجز: نحو نظام عالمي لعدم الانتشار النووي في المستقبل

١٩ - يتوفر الاتحاد الأوروبي، من خلال دائرة نظام الضمانات في المفوضية الأوروبية، على الكفاءات التقنية والقانونية اللازمة للعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولدى الاتحاد نظام إقليمي لحصر المواد النووية ومراقبتها معترف به دوليا ويتمتع بخبرة طويلة في التنفيذ المشترك للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاتحاد الأوروبي. كما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الوظيفي الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على نطاق أوسع عند مواصلة تطوير النظام العالمي لعدم الانتشار. وهذا كله ممكن على أساس الإطار القانوني القائم حصريا.

٢٠ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعم تطوير وتنفيذ مفهوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسمى مفهوم الضمانات على مستوى الدول، لأنه يرى أن هذا المفهوم سيتيح للوكالة المرونة اللازمة في تحديد التركيبة الأكثر فعالية من حيث التكلفة فيما يخص تدابير الضمانات داخل كل دولة على حدة، والتركيز على الأنشطة الرئيسية اللازمة لتنفيذ ضمانات تتسم بالفعالية. ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي ويضطلع بدور لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي. وتتطور ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار لمواجهة ما يستجد من تحديات والاستفادة من

الخبرات المكتسبة واعتماد التقنيات والتكنولوجيات الجديدة التي تفيد في تنفيذ نظام الضمانات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الفعالية وتحسين الكفاءة في نظام ضمانات الوكالة.

٢١ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى في اتفاق الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، معيار الضمانات ونموذج التحقق على الصعيد العالمي.